

## واقع استراتيجية الامن القومي العراقي ومقومات تطبيقها

م. د. حسام ظافر رحيم

### المقدمة

إستراتيجية الامن القومي العراقي منهج متكامل متعدد الإبعاد والجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية يهدف إلى قراءة الواقع العراقي قراءة صحيحة وتشخيصه وفقاً للتكاملية العلمية والحقائق الواقعية الملموسة، والنهوض بهذا الواقع والرقى والسمو بمصالحه الوطنية نحو حالة متقدمة متطورة، كما أن هذه الاستراتيجية تعتبر منهج لتحقيق الإخوة والمصالحة بين أبناء الوطن الواحد بالإضافة إلى الحد من التهديدات والمخاطر الخارجية والداخلية المحيطة بالعراق.

يعد الامن الوطني ضرورة حتمية لحماية منجزات الفرد والجماعة ومتابعة احراز التقدم والنمو وتعزيز السيادة الوطنية وهذه الضرورة تتصاعد كلما تطور الانسان وازدادت متطلباته وقدراته والتحديات التي تواجهه، لذلك أتخذ الامن مستويات متعددة انتقل فيها من الامن الفردي الذاتي الى الامن الوطني، الامن الاقليمي، الامن العالمي، والذي يهمننا في هذا الفصل هو الامن الوطني. أن الامن الوطني للدولة الواحدة لا يعتمد عليها وحدها.<sup>(1)</sup>

لان الدولة في الوقت الحالي لا تمارس نشاطها في فراغ بل في بيئة محلية واقليمية ودولية، تتشابك وتتعارض فيها المصالح والسياسات والاستراتيجيات، فهو يتأثر بالتهديدات الداخلية والتي غالباً ماتكون بمساندة خارجية تتعارض مع اهداف النظام السياسي القائم، وتتعلق العوامل الاقليمية بالدول المجاورة جغرافياً، بينما تتعلق العوامل الدولية بعلاقة الدول مع الدول الاخرى. أن تحقيق الامن الوطني لكل دولة عملية مستمرة تبعا للمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية والتطور الحاصل في عناصر القدرة الوطنية. ولقد خضع العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 الى

<sup>1</sup> - فاتن محمد رزاق وعلاء جبار احمد، ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الامن الوطني العراقي، الجامعة المستنصرية، المجلة السياسية والدولية، العدد 26-27، 2015، ص453.

تلك المتغيرات فشهد الامن الوطني العراقي بكافة مستوياته الامن السياسي، الامن العسكري، الامن الاجتماعي، الامن الاقتصادي تهديدات لم يسبق لها مثيل.<sup>(2)</sup>

تكن أهمية الموضوع كون الامن القومي العراقي يشكل مطلباً على درجة عالية من الأهمية إلى جانب حرية التعبير والرفاه الاقتصادي، وهو ما يستدعي اتخاذ كافة الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية لديمومة الأمن الوطني، كما أن الدول تعتمد في سبيل تعزيز أمنها الوطني آليات ووسائل متعددة، تختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً لحجم أهدافها ومصالحها السياسية وتبعاً لمواردها الاقتصادية ومدى جاهزية قواتها الأمنية وحجمها الفعلي. فالتحديات والتهديدات الداخلية والإقليمية التي تعرض لها العراق بعد عام 2003 تستدعي اتخاذ جملة من الآليات من أجل تعزيز أمنه الوطني.

تكن اشكالية الدراسة حول ماهي استراتيجية الامن القومي العراقي في ظل الازمات الداخلية التي يمر بها ؟

تفرع من الاشكالية بعض الاسئلة الفرعية نوردها كالتالي:

1- ماهو واقع الاستراتيجية الامنية العراقية؟

2- ما هي مقومات تطبيق الاستراتيجية الامنية في العراق؟

وللإجابة على اشكالية البحث سنعمد على المنهج التحليلي، لما تتطلبه هذه الدراسة من تحليل وتفسير الامن القومي العراقي. كما أننا اعتماداً على المنهج الاستقرائي، لما تحتاجه الدراسة من قراءة دقيقة للجزئيات ذات الصلة بالموضوع. وسنتبع المنهج التحليلي الوصفي، كي نحاول فهم الأحداث وتحليلها تحليلاً علمياً نقادي الإسهاب في السرد التاريخي، لاستخراج النتائج الواقعية.

للإجابة على الاشكالية فقد قسمنا البحث الى مطلبين تناولنا في المطلب الاول، واقع الاستراتيجية الامنية العراقية. وتطرقنا في المطلب الثاني الى مقومات تطبيق الاستراتيجية الامنية في العراق.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 453.

## المطلب الاول

### واقع الاستراتيجية الامنية العراقية

إن المقصود بالأمن القومي العراقي تحديداً هو أمن دولة العراق الداخلي والخارجي، وطالما ان مقومات الدولة هي الاقليم والشعب والسيادة او كما يحددها بعض الباحثين بالنظام والشعب والسيادة، فالأمن القومي حسب هذه المقومات يرتبط بالدولة القومية ذات النظام السياسي الواحد والسيادة التامة، وهذا ما نعنيه تحديداً بكلمة القومي وليس المعنى الاثني أي قومية اللغة والتراث كالقومية العربية او الكردية او التركية.. الخ أي ان المقصود بالأمن القومي العراقي تحديداً هو أمن دولة العراق الداخلي والخارجي.<sup>(3)</sup>

فالأمن القومي العراقي يمتلك عناصر لبناء مرتكزات استراتيجية ذاتية تعكس الجوهر الاصيل لهذا الامن، فهناك الامكانيات الاقتصادية والقوة الحضارية والكم الديمغرافي والبعد الجغرافي والقيم الاصلية والمصير الواحد. وبهذا التحديد لمعنى الامن القومي العراقي يمكن تقسيم آراء الخبراء الاستراتيجيين الذين عنوا الموضوع الى محورين اساسيين:<sup>(4)</sup>

#### اولاً: آراء الخبراء الاستراتيجيين

- المحور التقليدي: الذي يعتمد على رؤية أن الامن القومي هو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها ويعتبر هذا المفهوم ان الامن العسكري هو كل شيء بالنسبة لمفهوم الامن، ويتفق معظم هؤلاء الخبراء على ان هذا المحور يختص به جميع اجهزة الدولة بدون استثناء ويشترك فيه بكل طاقاتها وامكانياتها ويشمل ميادين مختلفة، والواقع ان هذا المفهوم جاء متأثراً بالمفهوم الكلاسيكي لمصطلح (السوق العسكري) فقط.

- المحور المعاصر: هو حصيلة التطور المعاصر بخصائص النظام الدولي وانتقال مفهوم السوق من معناه الضيق الى مفهوم اكثر اتساعاً حيث يوضع الامن العسكري ضمن اطار مجتمعي يشمل الجوانب المختلفة، ويرى خبراء الامن القومي المتخصصون، أن الامن اصبح وفق هذا يفهم بدالتين الاولى: ربط الامن القومي بالتنمية

<sup>3</sup> - عبد السلام ابراهيم البغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للامن القومي ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1982، ص 25.

<sup>4</sup> - محمد عبد الشفيق عيسى، نحو مساهمة في النظرية السياسية اسس البحث المنهجية ومستويات الحركة السياسية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، القاهرة 2005، ص 98.

والثانية: ربط الامن القومي بالاستراتيجية، ويقصد به قدرة الدولة على حماية قيمها الذاتية من التهديدات ايا كان مصدرها. وهذا يعني ارتكاز الامن القومي على اسس موضوعية هي حماية مصالح الدولة واركائها وعلى اسس ذاتية هي القدرة على امتلاك الفاعلية لتوفير الحماية و دورها في احتواء مصادر التهديد المحتمل للحفاظ على سيادتها واستقلالها.

وبالرجوع الى المفاهيم والمعطيات الانفة الذكر فان الامن القومي بشكل عام والامن القومي العراقي بشكل خاص يتطلب توفر مبدأين اساسيين هما:<sup>(5)</sup>

أ- مبدأ ثابت تفرضه الظروف الجيولوتيتكية للعراق وترتبط بسلامة اراضيه بغض النظر عن النظام السياسي الحاكم فيه.

ب- مبدأ متحرك او متغير ويرتبط بالأهداف السياسية للنظام السياسي الذي مازالت ملامحه في العراق في طور التبلور) ونوعية القيادة فيه وما تضعه هذه القيادة من اهداف ومبادئ ووسائل لتحقيق هذه الاهداف.

تختلف مصادر تحديد الأمن القومي في المجال الداخلي، عنها في المجال الخارجي، لذلك فإن الدولة تحدد وسائل داخلياً وخارجياً، وقد تعمل بعض الوسائل في المجالين. فالمقصود بوسائل الحماية للأمن القومي، هو ما تستخدمه الدولة من وسائل وأدوات واجراءات لمواجهة الأحداث المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الامن القومي في المجالين الداخلي، والخارجي. ومن هذه الوسائل أجهزة الأمن، والاستخبارات وهي الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها القيادة السياسية، في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن القومي. وتتوقف دقة ونجاح الدولة، في مواجهة المشاكل الأمنية، على دقة هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات وتحليلها، وإعدادها الجيد للبدائل المتاحة، وعرضها بأسلوب واضح على متخذي القرار، وفي الوقت المناسب. وتنفذ هذه الأجهزة، بصورة سرية غير مباشرة، وبصفة غير رسمية، مهام أمنية، تؤثر على أمن الدولة بصورة مباشرة.<sup>(6)</sup>

وكذلك مجالس الأمن القومي اذ تتلقى هذه المجالس، المعلومات المتاحة، عن المواقف المؤثرة على أمن الدولة، وتعيد ترتيبها وتجميعها، بشكل منطقي، وتحللها، وتضع نموذجاً لاحتمالات ردود الفعل المنعكسة من القوى

<sup>5</sup> - ممدوح شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد 127، 1997، ص43.

<sup>6</sup> - اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 1985، ص66.

المضادة، إزاء هذه الحركة والإجراءات الملائمة لكل رد فعل محتمل وتأثيراته الجانبية لتتمكن القيادة السياسية من اتخاذ القرار في الوقت المناسب. فضلا عن مجموعة من السياسات الأمنية المتخصصة، التي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أمنها، وحمايته وهي: (7)

ثانياً: الوسائل الداخلية والوسائل الخارجية للسياسات الامنية  
أ: الوسائل الداخلية

سياسياً: تقوم الدولة بتنمية سياسة شاملة، تتضمن التوعية، وتحقيق التماسك السياسي.

اقتصادياً: تباع سياسات اقتصادية مدروسة، وخطط تنمية اقتصادية، تحقق اسققلالاً اقتصادياً واكتفاءً ذاتياً، للأهداف الوطنية، والتخلص من التبعية اقتصادياً بما يحمي الاقتصاد الوطني من التهديد، أو الهزات الاقتصادية المصطنعة.

اجتماعياً: عمل على زيادة التماسك الاجتماعي للدولة (اندماج الاقليات والطوائف والطبقات)، والمحافظة على مبادئ وقيم المجتمع، وتراثه الوطني والديني.

ب : الوسائل الخارجية

- صياغة السياسة الخارجية تحديد أهداف الدولة وارتباطها بالأمن القومي.

- صنع قرار السياسة الخارجية.

- تنفيذ السياسة الخارجية، وهي العملية الأكثر أهمية، لتعلقها بوسائل حماية الأمن القومي خارجياً، من خلال عدة أدوات، أهمها الأدوات الدبلوماسية والعسكرية، وهما الأكثر فاعلية فضلا عن الادوات الاقتصادية والتكنولوجية-العملية.

في ضوء ما تقدم نستطيع القول، ان موضوع الأمن القومي العراقي لم يعط الأهمية التي يستحقها ولم تتبلور حتى الوقت الحاضر رؤية عراقية موحدة لمفهوم الأمن القومي كي يسترشد بها صانع القرار ويعتمدها في ظل إجماع وطني شامل حول متطلبات حماية الأمن الوطني للبلاد وهذه مهمة وطنية ذات أسبقية عالية نأمل بمن يرتقي سلم السلطة في البلاد ايلائها الأهمية التي تستحق لبلورة نظرية امن وطني أو قومي تستهدف حماية المصالح الوطنية

<sup>7-</sup> محمد يوسف العملة، الامن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي، دار الجليل، عمان 1990، ص 21.

العليا للبلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي. فلم تتبلور لحد الآن رؤية عراقية أو عربية لمفهوم الأمن الوطني أو القومي على الرغم من ظهور العديد من المحاولات العلمية الجادة التي استهدفت توضيح رؤية هذه الدولة أو تلك لموضوع الأمن القومي وبالتالي تعددت المفاهيم والتعاريف وتباينت وجهات النظر حولها طبقاً للإستراتيجية العليا التي تنطلق منها عمليات التأسيس الفكري والعملية لها.<sup>(8)</sup>

لكن على الرغم من ذلك، تمثل إستراتيجية الامن القومي العراقي منهج متكامل متعدد الإبعاد والجوانب سواء كانت السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية يهدف إلى قراءة الواقع العراقي قراءة صحيحة وتشخيصه وفقاً للتكاملية العلمية والحقائق الواقعية الملموسة، والنهوض بهذا الواقع والرقى والسمو بمصالحه لوطنية نحو حالة متقدمة متطورة، كما أن هذه الاستراتيجية تعتبر منهج لتحقيق الإخوة والمصالحة بين أبناء الوطن الواحد بالإضافة إلى الحد من التهديدات والمخاطر الخارجية والداخلية المحيطة بالعراق.<sup>(9)</sup>

إن لاستراتيجية الامن القومي العراقي بعد عام 2003 ميزة مهمة ومدلولات كبيرة، فالعراق هو الهدف المنشود والغاية الأساسية من هذه الاستراتيجية وليست المصالح الفئوية أو المذهبية أو الطائفية أو القومية أو العرقية أو حتى الشخصية، أما الجانب السياسي فتمثل في إجراء مصالحة وطنية حقيقية بين أبناء الشعب العراقي سواء كانوا من الساسة أو من عموم الشعب العراقي، والمصالحة الوطنية اعتبرتها إستراتيجية الامن القومي من الوسائل الاستراتيجية المهمة التي تعمل على رأب الصدع وردم الهوة الطائفية.<sup>(10)</sup>

وانطلاقاً من أهمية البدء بصياغة استراتيجية شاملة للامن القومي العراقي، تشكلت عام 2004 في العراق ما سمي في حينه الهيئة الوزارية للامن القومي لتتولى تنسيق سياسة عمل الامن القومي العراقي بين الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة العراقية مع تولي مسؤولية توفير الامن على المستوى الوطني العراقي، وترأس الهيئة في بداية تشكيلها رئيس سلطة التحالف (بول بريمر) ثم انتقلت رئاستها بعد ذلك الى رئيس الوزراء، وتشكلت هذه

<sup>8</sup> - مهند العزاوي، استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي، الجزء الأول دراسة تحليلية، مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية، بغداد 2008، ص 5. كذلك محمد سعد ابو عامود، في بناء الدولة الوطنية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة 2005، ص 124.

<sup>9</sup> - عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 297، بيروت 2003، ص 123.

<sup>10</sup> - مهند العزاوي، استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي، مرجع سابق، ص 3.

الهيئة من وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل والمالية فضلا عن مدير المخابرات ومستشارين هما المستشار العسكري الاقدم ومستشار الامن القومي، وكما اعلن في حينه فان اهم غايات هذه الهيئة والدافع الاساس الذي استوجب ايجادها، هو اعادة الامن والاستقرار والحاجة الملحة الى تقييم عال وغير متحيز للمصالح الامنية للعراقيين كافة فضلا عن توفير الظروف المناسبة لتمكين العراقيين من تحديد واختيار نهجهم السياسي في المستقبل.<sup>(11)</sup>

## المطلب الثاني

### مقومات تطبيق الاستراتيجية الامنية في العراق

وعلى الرغم مما تواجهه هذه الاستراتيجية من نقد وتحليل الا انها تبقى خطوة اولية في طريق رسم معالم استراتيجية الامن القومي العراقي، فمن دون تصويب الاخطاء وتعديل الخطط الاستراتيجية لن يتم الوصول الى آليات عمل مناسبة تضمن الحدود الدنيا للامن القومي العراقي

اولاً: يعتمد تطبيق استراتيجية الامن القومي العراقي على ثلاثة اسس اساسية:<sup>(12)</sup>

تحديد الاهداف: فهي الغايات النهائية المطلوب الوصول اليها ، ويتم تحديد الاهداف العليا عبر السلطة السياسية المختصة مما يحتاج الى ترتيب هذه الاهداف فيما بينها على اساس وضع اولوية واسبقية في التنفيذ. وتجري المفاضلة بين تلك الاهداف على اساس مدى تعلقها بالامن القومي للدولة ومصالحها، مما يدفع للاختيار بين بدائل معينة ومحاولة توجيه العمل عبر اتباع سياسات مدروسة محددة الاهداف والنتائج

تحديد الوسائل: بعد تحديد الاهداف يتم تحديد الوسائل التي يمكن تحقيقها وتستلزم جمع المعلومات وتحليلها اللازمة بتحقيق الهدف المطلوب، تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة والجهاز البشري اللازم لتنفيذها، ووضع عدد من الخطط البديلة وتوضيح ايجابيات وسلبيات كل منها لكي تستطيع في ضوء ذلك اختيار الخطة الافضل واقرارها.

11- محمد عمر مولود، الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكوياتي للطباعة والنشر، كردستان العراق 2000، ص 158.

12 - سيد عليوة وعبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، منشورات زين الحقوقية، بيروت 2000، ص 28..

تحديد التوقيت الزمني: يتطلب التخطيط تحديد موعد بدء التنفيذ والانهاء منه عبر اعداد جدول زمني للتنفيذ والاعتماد على مرحلية الاهداف، خاصة وان الوقت عنصر مهم في اية خطة لضمان الموازنة في التنفيذ فلا يكون هناك تقصير او اطالة في الخطة.

ثانياً: المقومات الاساسية لنجاح الامن الوطني العراقي

أن نجاح استراتيجية الأمن القومي العراقي يتطلب الاعتماد على مجموعة من المقومات الاساسية مع ضرورة التنسيق الفعلي بينها لضمان التنفيذ وهذه المقومات.

**المقوم السياسي:**<sup>(13)</sup> السياسة الداخلية للدولة، ويشمل المكونات السياسية العراقية والتطور السياسي والديناميكية السياسية وكل واحدة من هذه العناصر تشتمل على عناصر أخرى. فالمكونات السياسية هي مجموعة الأفكار والقيم والاتجاهات التي تدير بمقتضاها حركة المجتمع السياسية والديناميكية السياسية تحتوي على أسلوب القيادة السياسية وشخصياتها وسلطة اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لذلك، ودرجة التطور السياسي تشتمل قدرة الجهاز القيادي على التنسيق بين جميع العناصر.

**السياسة الخارجية:** وتشمل وضع السياسة الخارجية للعراق والجهاز الدبلوماسي الذي يقوم بتنفيذها وكيفية استخدام وممارسة الدولة لمصادر القوة عندها وكيفية ممارسة ذلك في المنظمات الدولية والرأي العام الدولي ومع الدول الأخرى وكيفية التعامل مع المصالح الحيوية في الخارج والقدرة على مد النفوذ وشرح الاهداف للمجتمع الدولي.

**المؤسسات السياسية:** وتشمل التنظيمات السياسية في الدولة كالأحزاب والنقابات ووسائل الاعلام وخبرات القيادة السياسية في حشد الجماهير خلف سياستها.

**المقوم الاقتصادي:** ويلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في وضع الاستراتيجية بل يشكل الاقتصاد عاملاً أساسياً في خدمة الاستراتيجية وخاصة في بعدها العسكري والاجتماعي ويشمل المجال الاقتصادي ما يلي.<sup>(14)</sup>

13- مهند العزاوي، استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي، مرجع سابق، ص4.

14- عيسى درويش، ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب العددان الرابع والخامس، دمشق 1999، ص44.

- القدرة الاقتصادية للعراق ومدى توفر المواد الغذائية من مصادر محلية أو صديقة ومدى قدرة الدولة مادياً وامنياً وتوفر الموارد الطبيعية (طاقة - معادن - ثروات طبيعية)

- المؤثرات على العنصر الاقتصادي: وتشمل فروع الاقتصاد من زراعة - صناعة - تجارة - وتكنولوجيا متاحة محلية أو مستوردة. ويدخل في العامل التجاري وضع ميزان المدفوعات في الدولة ومديونية الدولة والإنتاج والاستهلاك والتضخم ومعدل التنمية وغير ذلك من العوامل.

المقوم الثقافي والمعنوي: تلعب الثقافة دوراً مهماً في الاستراتيجية القومية للعراق من حيث تاريخ الشعب والأمة الثقافي وقيمها الحضارية والثقافية ومدى إسهامها الحضاري والإنساني في مجال الثقافة العالمية أو محيطها الإقليمي لأن هذه العوامل تشكل الروح القومية للأمة. ويقوم التعليم والمؤسسات العلمية والثقافية مقام الحجر الأساس للقاعدة الثقافية للدولة وعدد الجامعات والمدارس ونسبة المتعلمين وقدرة التعليم على تحقيق التنمية الروحية والثقافية وإسهام العلم والثقافة والتكنولوجيا في تقوية الأمن العسكري أو بشكل آخر التعبير عن القوة المادية للدولة والأمة. كما أن هذه العوامل مجتمعة تلعب دوراً مهماً في تقوية المناعة الفكرية والثقافية للدولة، أي تميز شخصيتها الفكرية لا باعتبارها دولة معزولة بثقافتها عن الآخر وإنما بتكاملها مع الآخر وقدرتها على الاستفادة والاستفادة في محيط إنساني يأخذ من الثقافة العالمية ويعطيها دون تعصب أو تمييز أو هيمنة. أي الإيمان بحوار الثقافات وتفاعلها الإنساني.<sup>(15)</sup>

المقوم العسكري والأمني: وتشمل طاقة الدولة لبناء قوة عسكرية عراقية قادرة على حماية القيم الحيوية للأمة وحماية أمنها الخارجي والداخلي. وتضم القوة العسكرية إطاراً عاماً يعطي الأمان داخلياً لقدرات الدولة الأخرى لتنمو وتتطور وتحقق أهداف الأمن القومي بمفهومه الشامل. وإذا كان الأمن الخارجي يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة لردع العدو المحتمل وحماية الوطن وتحقيق الأمن من التهديد الخارجي فإن الأمن الداخلي يشمل إشباع حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الجماعة وتحقيق حقوقه المشروعة في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها.<sup>(16)</sup>

<sup>15</sup>- امل هندي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني (العراق انموذجاً)، مجلة العلوم السياسية، العدد 32، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006، ص 112.

<sup>16</sup>- مهند العزاوي، استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي، مرجع سابق، ص 4.

المقوم الاجتماعي: ويضم مجموعة من العوامل التي تكون الأمن الاجتماعي للدولة وتعكس درجة الوعي الاجتماعي للمواطن العراقي باعتباره كائناً سياسياً، ومدى ممارسة المواطن لحقوقه السياسية والاجتماعية وشكل المؤسسات الاجتماعية القائمة التي تعكس درجة تطور المجتمع، ومدى علاقة هذه التنظيمات في ممارسة الحقوق السياسية وشكل الهرم الاجتماعي للدولة والشعور بالسلام الاجتماعي والطبقي وحقوق المواطن في التعليم والصحة والعمل ومدى تطور القوانين التي تحمي المواطن وحقه في التقاضي، والفصل بين السلطات.<sup>(17)</sup>

ونخلص من ذلك إلى وضع قاعدة عامة مؤداها أن استراتيجية الأمن القومي العراقي يجب أن تتضمن جميع المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية لوضع القواعد العامة والنظم والخطط والوسائل التي تأخذها القيادة لتأمين الدولة من التهديد الخارجي لأمنها الداخلي والخارجي.

فالأهداف الاستراتيجية للأمن القومي العراقي يجب ان تركز على ضمان الاستقرار باحتواء التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي تشمل الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة بالإرهاب وقطع الإمدادات الخارجية عنها فالتخطيط الدقيق للأمن القومي يجب أن لا يهمل دور المواطن في دعم الخطط التي ستوفر المناعة له بما يجعله قادراً على التصدي للتحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، مع مراعاة الانسجام بين أهداف الأمن القومي الداخلي وحقوق الإنسان والانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي وتوسيع قاعدة الاتفاق على الرأي بوسائل ديمقراطية هدفها المصلحة الوطنية العليا، مما سيعزز قدرة الشعب على التماسك أمام الضغوط النفسية والمادية التي تمارسها أطراف أخرى، لذلك فإن الأمن القومي العراقي الداخلي مرتبط بالخارج ويجب الانتباه الى ضرورة إيجاد بيئة إقليمية ملائمة معتمدين الصيغ السلمية كالحوار والاقناع ورفض التدخل في الشؤون الداخلية بكافة أشكاله المباشرة وغير المباشرة.<sup>(18)</sup>

<sup>17</sup> - جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنية، في ملف (العراق الى أين)، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 305، بيروت 2004، ص 52.

<sup>18</sup> - أحمد عبد القادر القيسي، الافاق الامنية للعراق في المستقبل المنظور، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلة دراسات عراقية، العدد 3، بغداد 2005، ص 63.

## الخاتمة

ان مفهوم الامن القومي في الدولة العراقية الجديدة يعني قدرة الحماية الذاتية المتكاملة المتتالية من الخطط الشاملة والتطبيقات المتجانسة التي تتمكن بها الدولة من خلال منابع قدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على حفظ المواطن والوطن والمصالح الوطنية في السلم والحرب وعلى تنوع مساحات الحقوق والواجبات والمسؤوليات والاهداف في دوائرها الشخصية والجماعية الشعبية والرسمية. أن الرقعة المفهومية للأمن القومي الحديث يتركز لدينا على التطور والتنمية في كافة الابعاد والحقول والتطبيقات في ظل حماية مدروسة ومضمونة تنبع من المعرفة العميقة بالإمكانات الذاتية وبمصادر التهديد القائمة والمتوقعة التي تحيط بالدولة العراقية.

وعليه أضحي الملف الأمني من أبرز التحديات أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في العراق، حيث فرضت التطورات الإقليمية المتلاحقة على المنطقة من صراعات طائفية وصولاً إلى الحراك الشعبي العربي تغيرات جيوسياسية معقدة ومتسارعة منذ بداية العقد الثاني من الألفية، ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات متطرفة وجدت لها حواضن شعبية خصبة في مساحات شاسعة من المناطق التي سيطرت عليها. إن صعود تنظيم الدولة الإسلامية إذن مرتبط بالسياق العام في المنطقة كما أشرنا إليه آنفاً.

إلا أن الوضع السياسي المتدهور الذي يعيشه العراق لم يكن وليدة الأزمة الحالية المتمثلة في سيطرة "داعش" لأراضي واسعة من العراق، وإنما تستطيع القول أن ما يحدث كان نتيجة تراكمات لأزمات أوصلت العراق إلى هذا الحد من الانهيار، ونستطيع أن نوّشر أن بداية الأزمة كانت قد تزامنت مع الحاجة مع منع أعضاء النظام السابق من حزب البعث الظهور مجدداً. وكما نعلم أن موقع العراق الجغرافي كان عاملاً مهماً في كثير من التدخلات الإقليمية التي لعبت دوراً سلبياً في واقع العراق الجديد، وجعلته أرضاً مفتوحة للصراعات الإقليمية وما رافقها من تصفية حسابات إقليمية ودولية على حساب المواطن العراقي الذي تحول إلى وقود لحروب طائفية وإقليمية دون أن يستطيع إيجاد حل أو مخرج لهذه الأزمة.

## المصادر والمراجع

### الكتب

- 1- اسماعيل صبري مقلد, الاستراتيجية والسياسة الدولية, مؤسسة الابحاث العربية, بيروت 1985.
- 2- سيد عليوة وعبد الكريم درويش, دراسات في السياسات العامة وصنع القرار, منشورات زين الحقوقية, بيروت 2000.
- 3- محمد يوسف العملة, الامن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي, دار الجليل, عمان 1990.
- 4- محمد عمر مولود, الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق, مؤسسة موكوياتي للطباعة والنشر, كردستان العراق 2000.

### الرسائل والاطاريح

- 1- عبد السلام ابراهيم البغدادي, مفهوم الكيان الصهيوني للامن القومي, رسالة ماجستير, جامعة بغداد, كلية القانون والسياسة, 1982.

### المجلات

- 1- امل هندي, جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني (العراق انموذجا), مجلة العلوم السياسية, العدد 32, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2006.
- 2- أحمد عبد القادر القيسي, الافاق الامنية للعراق في المستقبل المنظور, مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية, مجلة دراسات عراقية, العدد 3, بغداد 2005.
- 3- جاسم يونس الحريري, الوحدة الوطنية, في ملف (العراق الى اين), مركز دراسات الوحدة العربية, مجلة المستقبل العربي, العدد 305, بيروت 2004.
- 4- عيسى درويش, ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي, مجلة الفكر السياسي, اتحاد الكتاب العرب العددان الرابع والخامس, دمشق 1999.
- 5- عبد الحسين شعبان, المشهد العراقي الراهن الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي, مركز دراسات الوحدة العربية, مجلة المستقبل العربي, العدد 297, بيروت 2003.

- 6- فاتن محمد رزاق وعلاء جبار احمد, ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الامن الوطني العراقي, الجامعة المستنصرية, *المجلة السياسية والدولية*, العدد 26-27, 2015.
- 7- محمد عبد الشفيق عيسى, نحو مساهمة في النظرية السياسية اسس البحث المنهجية ومستويات الحركة السياسية, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, *مجلة السياسة الدولية*, العدد 153, القاهرة 2005.
- 8- ممدوح شوقي, الأمن القومي والعلاقات الدولية, ركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية *مجلة السياسة الدولية*, القاهرة العدد 127, 1997.
- 9- مهند العزاوي, *استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي*, الجزء الأول دراسة تحليلية, مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية, بغداد 2008, ص 5. كذلك محمد سعد ابو عامود, في بناء الدولة الوطنية, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, *مجلة السياسة الدولية*, القاهرة 2005, ص 124.